

الامتياز اليهود من دفع خمسين الفا من الجنيهات كان يجب عليهم دفعها بموجب الامتياز كما اعفتمهم ايضا من دفع الضرائب لمدة خمس عشرة سنة (٨٢) .

وبقصد تمكين اصحاب الامتياز من وضع يدهم على هذه الاراضي وطرد المزارعين العرب منها أصدرت السلطة المنتدبة قانون (حدود) امتياز الحولة رقم ٦ لسنة ١٩٣٨ (٨٣) ولم يعترف هذا القانون بحقوق المزارعين العرب الذين شرعوا يزرعون ما جففوه منذ زمن العهد التركي حتى أصبحوا يتمتعون بحقوق المزارعة ووضع اليد طيلة عشرين سنة الا بمساحة لا تتجاوز ١٥٧٧٢ دونما متريا (٨٤) وعدد هؤلاء المزارعين المنكوبين بسبب تحويل الامتياز الى اليهود هو (١٥٠٠) عائلة .

وفي تقرير السرجون سمبسون ان القطعة الكافية في هذه الاراضي للعائلات العربية لا تقل عن (٦٠) ألف دونم (٨٤) ، أي ٤٠ دونم للعائلة الواحدة لكي تعيش على الحد الأدنى ، ولكن الحكومة لم تخصص لهم الا بمعدل (١٠) دونمات للعائلة وذلك انتقص بكثير من القطعة الكافية المقدرة (٨٥) وعلى قلة هذه الاراضي التي احتفظ بها المزارعون العرب فان الحكومة المنتدبة وضعت الاسس التمهيدية لسحبها منهم فاشترطت الفقرة (٢) من المادة (٢) من القانون الآنف الذكر جواز تعديل في حدود هذه المنطقة ، وهذا الشرط جاء ليستخدم لصالح الاراضي اليهودية وضم الاراضي العربية لها .

ولكي تطرد السلطة المزارعين العرب من هذه الاراضي التي استولى عليها اليهود بموجب الامتياز فانها فرضت العقوبات بالحبس والغرامة على كل مزارع يمارس أي حق في هذه الاراضي (٨٦) وكان بعض الاهالي في هذه المنطقة يعيشون على صيد السمك من بحيرة الحولة ، فمنحت السلطة المنتدبة رخصة مطلقة باصطياد السمك لأصحاب الامتياز تجيز لهم دون سواهم اصطياد السمك من المياه المشمولة في منطقة الامتياز . واعفتمهم من أي بدل ايجار لقاء هذه الرخصة ، سوى دفع رسم سنوي قدره (٥٠٠) مل (٨٧) .

ان ما انطوت عليه احكام المواد الآتفة الذكر هو تسهيل لأصحاب الامتياز وتضييق على غيرهم حتى يمكن اتباع سياسة انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، ولكي يحقق لهذه السياسة النجاح لم يكن من الممكن أن تحفظ للعرب أراضيهم وتضمن الاستفادة لهم من الثروة السمكية .

وكانت النتيجة الطبيعية لهذه النكبة اخراج أهل الحولة من هذه الاراضي التي استوطنوها منذ مئات السنين وتشريدهم في كل مكان ونزول اليهود مكانهم فيها . وقد استطاعوا انشاء مستعمرات على ضفاف بحيرة الحولة مثل جولاتا ومستعمرة يسود همعلا ، وصار سكان هذه المستعمرات يعيشون على صيد السمك من بحيرة الحولة .

ان حصول الصهيونية على امتياز اراضي الحولة لم يعطها مساحات من الارض ثمينة وخصبة يستفاد منها في تحويل آلاف اليهود الى مزارعين يرتبطون بالارض فحسب، وانما أعطى لها ميزة السيطرة على موقع استراتيجي هو الجليل الشرقي .

خلاصة

تميزت الحياة الاقتصادية الفلسطينية بالمميزات التي نجدها في اقتصاد المستعمرات ، أي بتطفل عدد صغير من الاحتكارات - صناعية ومالية وزراعية - على اقتصاد متأخر نسبيا . فقد بادرت الحكومة المنتدبة الى تسليم الشركات الاحتكارية الصهيونية عن طريق